

إن الحديث عن المقاومة الشعبية المسلحة ، هو حديث عن مسألة إشراك فئة من الأشخاص هي وفقاً لقاعدة تقسيم العمل داخل المجتمع لا تمتحن ممارسة العمل العسكري ، فتوصف في الخطاب العسكري بالمقاتلين غير النظاميين، حيث ظهرت هذه التشكلة خارج إطار التركيبة المعروفة للجيش النظامية التقليدية ، يناط بها القيام بعمليات عسكرية جراحية في شكل حرب عصابات، وقد أثبت التاريخ أن المدنيين كثيراً ما كان لهم دور كبير في تغيير مجرى الحروب و الصراعات بمساهماتهم الفعالة في تسيير عمليات الاقتتال من خلال التضحيات الكبيرة التي يقدمونها لأوطانهم ، عندما تعجز جيوشهم عن مواجهة مخاطر الغزو و الهزيمة من قبل الغير ، و لا نبالغ في القول إذا اعتبرنا أن القتال خارج القوات النظامية بات يشكل كابوس الجيوش النظامية التقليدية لعدة أسباب منها سرعة التحرك ، و التخفي و دقة في تتبع الأهداف العسكرية و الفعالية تحقيق النتائج

و عليه سنحاول استعراض أبرز التشكيلات القتالية التي يمكن أن تنشأ خارج إطار الجيش النظامية التقليدية ، ثم نتطرق بشيء من التفصيل للمقاومة المسلحة التي هي الأخرى صورة من صور تلك الأشكال لكن لها خصائص و مميزات و احكام تميزها عنه باقي الصور الأخرى .

المقاتلين غير النظاميين في العمليات العسكرية البرية

القوات غير النظامية في العمليات المسلحة البرية يمكن تصنيفها إلى صنفين و هما الفصائل المتطوعة و الهبة الشعبية :

أ - الفصائل المتطوعة :

هي جماعات من الأفراد يعملون بدافع وظيفتهم مع القوات المسلحة النظامية لدولتهم أو بجانبها يعملون على إنهاك العدو و اتعابه ، فيخربون مواصلاته و يهاجمون خطوطه الخلفية و وسائل تموينه إلى غير ذلك .

تتكون القوات المتطوعة عادة من رعايا الدولة المحاربة نفسها كما قد يكون هنالك متطوعون من دولة أخرى .

ففي كلتا الحالتين يعتبر كل متطوع مقاتل شرعي شأنه في ذلك شأن أي مقاتل ضمن القوات المسلحة النظامية بما يتبع ذلك من حقوق و واجبات المقاتلين خاصة منها تمتعهم بمعاملة أسرى الحرب و ذلك إذا توفرت فيهم الشروط التالية :

- أن يكون على رأسهم شخص مسؤول .
 - أن يحملوا علامة مميزة ثابتة واضحة عن بعد .
 - أن يحملوا سلاحهم علنا .
 - أن يتبعوا في عملياتهم قوانين الحرب و عاداتها .
- أما في حالة تطوع رعايا دولة محاربة في قوات العدو و حاربوا ضد دولتهم ، فهؤلاء عند أسرهم من قبل قوات دولهم لا يعاملون معاملة المحاربين، و إنما يعاملون كخونة ، مثلما حدث مع الحركى الجزائريين إبان ثورة التحرير .

ب- الهيئة الشعبية :

قد تعجز القوات المسلحة النظامية و الفصائل المتطوعة عن التصدي للعدو و تصبح الدولة مهددة بالغزو و الاحتلال فيهب جموع أفراد الشعب القادرين على حمل السلاح ليمارسوا دورهم القتالي إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على طلب من حكومتهم لمقاومة العدو و حماية الوطن باتعاب العدو المتقدم ووقف زحفه داخل الإقليم ، أفراد هذه الفئة من المقاتلين تدرجهم لائحة لاهاي للحرب البرية لعام ٧٠٩١م في حكم المقاتلين الشرعيين إذا توفرت فيهم الشروط التالية :

- أن يكون الإقليم لم يحتل بعد ، أي أن يهب الشعب لمنع العدو من احتلال الإقليم .
- أن يحمل الشعب سلاحه علنا .
- أن يحترم الشعب قوانين الحرب و عاداتها .

القوات غير النظامية فى العمليات العسكرية البحرية

إلى زمن غير بعيد ، كانت الدول تستعين فى حروبها البحرية - زيادة على سفنها وأساطيلها الحربية - بوحدات بحرية غير نظامية شأنها فى ذلك شأن القوات النظامية البرية التي تستعين بالقوات المتطوعة من أفراد الشعب ، و هي تتشكل من مراكب التصدي و كذا السفن المتطوعة .

أ- مراكب التصدي:

و التي تعرف باسم مراكب القرصنة المأذون بها ، و هي مراكب خاصة تقوم الدولة المحاربة بتسليحها ، ثم تأذن لها بالخروج إلى عرض البحر لمهاجمة سفن العدو سواء الحربية أو التجارية لتدميرها أو الاستلاء عليها حسب الظروف ، فكانت هذه المراكب تقوم بعملياتها العدائية باسم حكوماتها و تخضع لسلطانها بعد تلقيهم إذنا منها فى شكل كتابي يقضى بمهاجمة سفن العدو و المشاركة فى العمليات الحربية بصفة عامة ، و رجالها لا يتقاضون أجرا من الدولة ، لكن الغنائم التي يستولون عليها هي لهم لا للدولة .

ظل استخدام هذه الوسيلة شائعا طيلة القرنين ٧م و ٨م و كان يعتبر عملا من الأعمال المشروعة ، بشرط أن تراعى فيه الشروط التالية :

- أن يحصل الربان على تصريح رسمي كتابي من الدولة التابع لها .
- أن يودع قبل حصوله على تصريح كفالة لضمان ما يجب من تعويضات للسفن المحايدة التي قد يعتدى عليها .
- أن يكون هذا التصريح محدود الأجل .
- أن يتبع المركب قوانين و لوائح البحرية الحربية .
- أن تعرض الغنائم المستولى عليها على محكمة خاصة لتفصل أولا فى أحقية الاستلاء قبل أن يختص رجال المركب التي ضبطها .

- أن تحترم أشخاص رجال السفن المستولى عليها .

غير أن كثرة الاعتداءات والخروقات التي قامت بها هذه السفن على مراكب الدول المحايدة و عدم انصياعها للقوانين دفع الدول الكبرى إلى العدول عنها ، وقد ألغيت فعلا في مؤتمر باريس لعام ٦٥٨١ م .

ب - السفن المتطوعة :

بعد إلغاء مراكب التصدي ، حاولت بعض الدول - التي لا تملك أساطيل حربية قوية- إيجاد بديل عن ذلك ، وفي أثناء الحرب السبعينية فكرت ألمانيا في نظام السفن المتطوعة ، فأصدر ملك بروسيا عام ٠٧٨١ م مرسوما يدعو فيه أصحاب السفن الخاصة إلى تلبية نداء الواجب الوطني، ووضع سفنهم تحت تصرف حكومتهم على أن يعتبر بحارتها جزء من البحرية الألمانية ، فيعاملون معاملة أفراد القوات المسلحة النظامية البحرية و يرتدون اللباس العسكري المخصص للقوات المسلحة و يحملون كذلك شارتهم ، غير أن ذلك قوبل بالرفض و الاحتجاج خاصة من قبل فرنسا لأن ذلك كان موجها ضدها و كذلك بريطانيا معتبرين ذلك شكلا من أشكال القرصنة .

رغم أن السفن الخاصة الألمانية لم تلبى دعوة حكومتها ، لكن سرعان ما عدلت فرنسا و بريطانيا عن موقفهما اتجاه السفن المتطوعة ، و أخذتا بالفكرة ، كما أن رجال القانون الدولي لم يعارضوا الفكرة ما دام السفن المتطوعة تعمل مع الأسطول الحربي و تحت إشرافه كما تلتزم بقوانين الحرب وعاداتها .

ج - تحويل السفن التجارية إلى سفن حربية :

لقد تم إقرار اتفاقية بشأن تحويل السفن التجارية إلى سفن حربية وهي الاتفاقية السابعة المعقودة بتاريخ ٨١ تشرين الأول عام ٧٠٩١م والتي تقر فيها أنه لا تثبت للسفينة التجارية المحولة إلى مركب حربي الحقوق و الواجبات المتصلة بهذه الصفة إلا إذا روعيت الشروط الآتية :

- أن توضع السفينة المحولة تحت السلطة المباشرة و الإشراف الفعلي للدولة التي تحمل علمها .

- أن تتخذ المظهر الخارجي المميز للسفن الحربية لدولتها .
 - أن يكون قائدها في خدمة الدولة و اسمه مقيدا في قائمة ضباط الأسطول الحربي .
 - أن يخضع بحارتها للنظام العسكري .
 - أن تتبع في عملياتها قوانين و عادات الحرب .
 - أن تقوم الدولة في أقرب وقت بقيدها في قائمة السفن المكونة لأسطولها الحربي .
- غير أن الدول التي أقرت هذه الاتفاقية لم يحصل بينها الاتفاق بشأن المكان الذي يمكن أن يتم فيه تحويل السفن التجارية إلى سفن حربية ، فكان البعض يرى بأنه يجوز ذلك في عرض البحر ، بينما البعض الآخر رفض ذلك ، و بقيت المسألة عالقة ، لكن الحروب التي نشبت بعد ذلك جرى العمل فيها على عدم جواز عملية التحويل في المياه الإقليمية و موانئ الدول المحايدة ، بينما يجوز ذلك في المياه الإقليمية و موانئ الدول المتحاربة و كذا المياه الإقليمية لحلفاؤها و أعالي البحار التي لا تخضع لسيادة أحد ، على أساس أنه المسرح الأصلي للحرب البحرية ، كما يشترط أن تبقى السفينة التجارية المحولة إلى مركب حربي محتفظة بصفتها الجديدة أي صفة السفينة المقاتلة ، طيلة مدة النزاع المسلح حتى يتسنى تطبيق القواعد و الإجراءات المتصلة بهذه الصفة ، و كذلك لتفادي الخداع بالغير سواء العدو أو المحايدين خاصة التلاعب بالمظهر .

القوات غير النظامية في العمليات العسكرية الجوية

القاعدة العامة في الحرب الجوية أنه لا يجوز لغير الطائرات الحربية أن تمارس أي عمل من الأعمال العسكرية ، لكنه يمكن للدول المتحاربة أن تحول ما تشاء من الطائرات المدنية التابعة لها إلى طائرات حربية شريطة مراعاة الشروط السابق ذكرها الخاصة بتحويل السفن التجارية إلى سفن حربية ، بالإضافة إلى ذلك يشترط أن يتم هذا التحويل قبل مغادرة الطائرات لإقليم دولتها .

من المسلم به أن القانون الدولي المعاصر هو نتاج الفكر الغربي في الشكل والمحتوى ، أي من أئك الذين مارست بلدانهم و حكوماتهم لقرون طويلة من الزمن عمليات الاستعمار و الاحتلال و الاستعباد للشعوب الأخرى ، فلم تحظى هذه الظاهرة الاجتماعية و السياسية و القانونية بالاهتمام الكامل في الفقه القانوني الغربي حتى جاءت هيئة الأمم المتحدة بعد عام ٥٤٩١م بقراراتها التي تؤكد على بعض الحقوق القانونية لهذه الشعوب بما في ذلك الحق في المقاومة بكافة الوسائل ضد الاحتلال الأجنبي لإقليم الدولة أو شعب ما حتى و إن جاء ذلك متأخرا لأكثر من أربعة قرون .

أ . تعريف المقاومة المسلحة

أفراد المقاومة المسلحة أو الأنصار ، هم عناصر لا ينتمون إلى أفراد القوات المسلحة النظامية ، لكنهم يأخذون على عاتقهم القيام بعمليات القتال دفاعا عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية ، سواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار منظم أي تشرف عليه سلطة قانونية أو فعلية تعمل على توجيئه ، أو تعمل بناء على مبادرتها الخاصة ، و سواء كان هذا العمل القتالي الذي تقوم به على الإقليم الوطني أو خارج نطاق الإقليم . و مقاومة المعتدين عمل مقدس تجيزه الشرائع السماوية و مبادئ حقوق الإنسان و القانون الدولي .

ب . أهم خصائص المقاومة المسلحة

المقاومة المسلحة هي ظاهرة قديمة و متجذرة في التاريخ الإنساني ، حيث كانت لا تميز مع الجيوش النظامية ، و قد تعاضمت أهميتها في القرن العشرين و أصبحت تثير مشاكل قانونية عديدة أمام قلة معالجتها من طرف المهتمين بالقانون الدولي ، إذ هناك جانب من الفقه الدولي يعطي تفسيراً واسعاً لعبارة الشعب المقاوم ، فليس المقصود هنا هو الشعب الذي يرتبط بروابط سياسية و قانونية بالدولة ، فالمقاومة قد توجد دون أن تكون هناك دولة ، أو تجري من أجل إنشاء دولة ، ثم إن وجود الشعب سابق على وجود الدولة ، فالمقصود بالشعب هنا هو مجموعة من الأفراد ينتمون إلى وطن واحد سواء كانوا مقيمين فيه أم لا ، تجمعهم روابط مشتركة من لغة و دين و تاريخ و تراث و غير

ذلك من العوامل القومية، و عليه فالمقاومة المسلحة تتسم بدافع وطني يتماشى مع المصلحة العليا للوطن، يتمثل في الدفاع عن أرض الأجداد والآباء ضد الغزاة، ولا يشترط لشرعية المقاومة المسلحة قيام شعب بأكمله، بل تكفي قيام فئة منه، لكن المهم هو تعاطف الشعب معهم و التاريخ يثبت أن هذا الدعم يعتبر أساسي لنجاح المقاومة و استمرارها، كما أن القانون الدولي يبيح لرجال المقاومة اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة التي عادة ما تكون ضد عدو أجنبي مغتصب .

ج. شرعية المقاومة المسلحة :

إن الحديث عن مشروعية المقاومة المسلحة هو الحديث عن مشروعية نابعة أولاً من الطبيعة البيولوجية للكائنات و ما يقوم به جهاز المناعة الذي يعمل على مقاومة أي فيروسات أو جراثيم و أمراض ممكن ان تدخل جسم الإنسان، كما تستمد المقاومة المسلحة مشروعيتها من أحكام القانون الدولي المتمثلة في الاتفاقات الدولية و قرارات الامم المتحدة و باقي المنظمات الدولية و الإقليمية و الأعراف الدولية و غيرها من مصادر القانون الدولي، كما أن المقاومة المسلحة هي ظاهرة تحظى بدعم قوي من الشعوب المبتلاة باحتلال أجنبي أو سلطة مستبدة .

فلقد تكرر -بقوة و بصورة جدية واضحة المعالم- الحق في المقاومة المسلحة من أجل التحرر من نير الإحتلال و الظلم و الإستبداد في القانون الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ضمن المبادئ التي أتى بها الرئيس الأمريكي آنذاك ” ويلسون“، حيث تم الإعلان عن ميلاد حركات المقاومة ضد الإستعمار و أصبح حقاً قانونياً مرتبطاً بسيادة الدول.

فمقاومة المحتل حق مشروع يقوم على مبدأ حق الدفاع عن النفس و المحافظة على سيادة الدولة عندما تنتهك، و هو المبدأ الأول في شرعية المقاومة و ذلك من منطلق أن الشعوب مدعوة دائماً للدفاع عن وجودها الوطني و مقوماتها من خلال مقاومتها للعدوان طلباً للاستقلال.

والحق في تقرير المصير هو المبدأ الثاني في شرعية المقاومة المسلحة و هو من أبرز حقوق الشعوب التي تتعرض للإستعمار، رغم أن هذا الشعار أصبح اليوم عبارة عن شعار ديماغوجي ترفعه الدول الكبرى لأسباب تكتيكية خدمة لمصالحها.

فبالرجوع إلى دور الأمم المتحدة كأداة تسهر على احترام قواعد القانون الدولي، نجد هناك العديد من المحاولات التي كانت تستهدف في الأساس وضع إطار للتمييز بين المقاومة المسلحة و ظاهرة العنف بمختلف أوجهه، و أول قرار صدر عن الجمعية العامة بشأن معالجة الموضوع نجد القرار رقم ٤٣٠٣ بتاريخ ٨١ ديسمبر ٢٧٩١ الذي أكد قانونية النضال من أجل التحرر الوطني، و التمييز بين هذا النضال عن ظاهرة الإرهاب، فكانت مضمون القرار التأكيد على الحق الثابت في تقرير المصير و الاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار... و تدعم شرعية نضالها، خصوصا نضال الحركات التحررية، و ذلك وفقا لأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ثم تكرر هذا الموقف مرة أخرى من طرف الجمعية العامة من خلال القرار ٦٤٢٣ بتاريخ ٤١/٢١/٤٧٩١، حيث أكدت شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من الاستعمار بكافة الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح. و قد كان لهذا القرار أثر كبير في الإقرار بأن حق المقاومة المسلحة و الكفاح بشتى أنواعه دفاعا عن الحرية قد تحول إلى واجب دولي، حيث نص ذات القرار على " أن أية محاولة لقمع الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية و الأجنبية و الأنظمة العنصرية، هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة و لإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة و للإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

و في مؤتمر الدولي بشأن تطوير قواعد القانون الإنساني المنعقد بجنيف سنة ٦٧٩١ و الذي ترتب عليه البروتوكولين الإضافيين عام ٧٧٩١ الملحقين باتفاقيات جنيف الأربعة حيث اعتبرت حروب التحرير بمثابة حروب دولية، إذ جاء في المادة الأولى من البروتوكول الأول أن حروب التحرير الوطني هي حروب مشروعة و عادلة، و هي حروب دولية تطبق بشأنها كافة القواعد التي أقرها القانون الدولي بشأن قوانين الحرب، كما أن حركات التحرير الوطني هي كيانات محاربة ذات صفة دولية، و هي بمثابة الدول التي لا تزال في طور التكوين.

فالقوة المسلحة هي استخدام مشروع للقوة المسلحة بهدف طرد المحتل الأجنبي و تقرير المصير، و انتزاع السيادة، لأن الشعوب أصبحت مقهورة أمام عجز المجتمع الدولي و خاصة الأمم المتحدة، في ضمان تطبيق مقتضيات حق تقرير المصير، و فشل محاولات الآلة الدبلوماسية.

و بذلك تختلف المقاومة عن الإرهاب -الذي كثيرا ما أصبحت تنعت به المقاومة المسلحة الشريفة في فلسطين و العراق و أفغانستان و جنوب لبنان و الصومال- و الذي (أي الإرهاب) يعتمد أساسا على العنف دون أن تكون لديه مرجعية قانونية يستند عليها، لكن رغم ذلك فقد إكتسح موضوع الإرهاب الساحة الدولية و إنفرد بالخطاب القانوني و السياسي الدولي خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ١٠٠٢ ، مما جعل مجلس الأمن في ٨٢ من نفس الشهر و السنة من إصدار قرار رقم ٣٧٣١ الذي اعتبر أن الدافع للعمل الإرهابي هو التعصب و التطرف الديني ، دون الوقوف عند العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المولدة لهذا التعصب و التطرف، مما يتناقض مع قرار سابق للجمعية العامة سنة ٥٨٩١ الذي ينص في أحد بنوده على أنه تعمل تحت الجمعية العامة جميع الدول فرادى بالتعاون مع الدول الأخرى، و كذلك أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بالمساهمة في القضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي، و أن تولي اهتماما خاصا بجميع الحالات، بما فيها الاستعمار و العنصرية و الحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة و صارخة لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية، و الحالات التي يوجد فيها احتلال أجنبي، و التي يمكن أن تولد الإرهاب الدولي، و تعرض السلم و الأمن الدوليين للخطر.

و مع أن القرار ٣٧٣١ يقر بحق الفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما ما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أنه يغفل في الوقت نفسه حق تقرير المصير و حق مقاومة الاحتلال و هما أيضا من الحقوق الراسخة، مثلها مثل حق الدفاع عن النفس.

كما أن هذا القرار لم يحدد مفهوم الإرهاب و لم يضع مواصفات يمكن من خلالها اعتبار عمل مسلح ما بأنه عمل إرهابي، مما جعل القرار غامضا، لكن نتائجه خطيرة، لأنه وضع قاعدة ملزمة لجميع الدول، و من تقاعست منها عن الالتزام تتخذ بحقها تدابير بموجب المادة ١٤ من الفصل السابع للميثاق و المتمثلة في تطبيق إجراءات الحصار أو المقاطعة، أو استعمال الوسائل العسكرية.

و أكثر من ذلك نجد أن مجلس الأمن من خلال هذا القرار توسع في تفسير و تطبيق المادة ١٤ بحيث نجده يتدخل في صميم الشؤون الداخلية للدول خارقا بذلك أحكام نص المادة ٢ من الميثاق، و ذلك بطلب تجميد أموال الأشخاص المرتكبين لأعمال إرهابية، أو لديهم نية في ارتكابها، أو

يسهلون ارتكابها ، أو لمن يرتبط بهم من أشخاص و كيانات و ممتلكات ، و بالتالي عدم توفير الملاذ الآمن لهم و تبادل المعلومات بين الدول و التعاون في الشؤون الأمنية و الإدارية و القضائية.

و كانت النتيجة لهذا القرار هي التماهي في تطبيق أحكامه ، مما فتح الباب أمام التأويلات و التفسيرات الواسعة ، و ساهم بالتالي في ضرب المبادئ الجوهرية لحقوق الإنسان ، فقد انعكس هذا القرار سلبا على حركات الاستقلال و التحرر الوطني ، لأنه أدى إلى إدراج منظمات و حركات مقاومة تحررية تناضل من أجل الإستقلال ، بل و أشخاص في خانة الإرهاب الدولي ، و علاقتهم بتنظيم القاعدة ، فقد تم وصف حركة حماس و حزب الله . . . بالمنظمات الإرهابية ، و الغريب أن هذا القرار لم ينص على إرهاب الدول الذي يعتبر من أخطر أنواع الإرهاب كالإرهاب الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني و الإحتلال الأمريكي ضد الشعب العراقي و الأفغاني ، و لعل مرد ذلك هو قدرة الدولة على تبرير سلوكها .

لذا نرى أن تطور نصوص القانون الدولي شيء ضروري لحماية العمل المسلح الهادف إلى التحرير و تقرير المصير ، و من هنا تأتي أهمية إصلاح ميثاق الأمم المتحدة ، لملائمة نصوصه مع الواقع الدولي المعاش .

د. الوضع القانوني لرجال المقاومة المسلحة

في أوائل هذا القرن رفض الفقهاء و الشراح الاعتراف بصفة المقاتلين القانونيين للثوار و رجال المقاومة المسلحة إذا لم تتوفر فيهم الشروط الأربعة التي حددتها المادة الأولى من لائحة لاهاي للحرب البرية لعام ١٩٠٧م و كانت تعطى للسلطة المعادية التي تضع يدها عليهم مطلق الحرية في اعتبارهم مجرمين و خارجين عن القانون و مخربين و غير ذلك من الصفات التي تبرر بها معاملتها لهم بقسوة تفوق أحيانا درجة الضرر الذي تسببوا فيه ، لكن لما عمت حروب التحرير العالم خلال و بعد الحرب العالمية الثانية نازع عدد كبير من فقهاء القانون الدولي الجدد مدى واقعية تلك الشروط الأربعة ، خاصة منها الشرطين الثاني و الثالث ، إذ كيف يعقل أن نطلب من الفدائي أو الثائر أو المقاوم المرسل بمهمة سرية أن يميز نفسه بشارة خاصة أو يحمل سلاحه علنا في أرض محتلة من قبل جنود العدو .5.

و عليه فالاتفاقيات التي أبرمت بعد ذلك سارت نحو الليونة نوعا ما ، وهذا ما نستشفه في المادة ٣ المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة أين أقرت بعض الضمانات للشوار ، كما أن المادة ٤ فقرة ٢ من إتفاقية جنيف الثالثة قد تنازلت عن شرط عدم الاحتلال عندما حددت الفئات التي تتمتع بحقوق المقاتل القانوني و من أهمها الحق في المعاملة كأسير حرب حيث جاء نصها كالآتي : ” أفراد الميليشيات الأخرى و الوحدات المتطوعة الأخرى ، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة ، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع و يعملون داخل أو خارج إقليمهم ، حتى و لو كان هذا الإقليم محتلا ، على أن تتوفر الشروط التالية في هذه الميليشيات أو الوحدات المتطوعة ، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة :

- أن يقودها شخص مسؤول عن مرءوسيه .

- أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد .

- أن تحمل الأسلحة جهرا .

- أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب و عاداتها .

مقارنة بين اتفاقية لاهاي والمادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة

إن أهم الفوارق بينهما تنحصر في الأمور التالية :

- اقتصار أحكام اتفاقية لاهاي على حماية أفراد الميليشيات و أفراد القوات المتطوعة التي تعمل إلى جانب الجيوش و القوات النظامية ، بينما الفقرة الثانية من المادة الرابعة لاتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب غطت حمايتها كل أشكال المقاومة حتى و لو كانت تعمل مستقلة عن الجيوش النظامية .

- إن أحكام اتفاقية لاهاي أصبغت و صف المحاربين على الفئات التي تقااتل خارج الإقليم المحتل أو لم يتم احتلاله بعد ، بينما المادة الرابعة لاتفاقية جنيف الثالثة فقد شملت أفراد المقاومة المسلحة التي تعمل داخل الأراضي المحتلة أو خارجها بشرط أن تتوفر لديها الشروط الأربعة .

- إن أحكام اتفاقية لاهاي لم تخضع كل صور الحرب المادية و المنازعات المسلحة لحكم القانون بل اشترطت للاعتراف بحالة الحرب شروط معينة منها الإعلان و أن يكون أطرافها دول إلى غير ذلك من الشروط ، بينما اتفاقيات جنيف فقد أخضعتها لحكم القانون سواء كانت الحرب رسمية أم لا ، مشروعة أم لا .

غير أن الملاحظ على اتفاقيات جنيف لم تسقط من الاعتبار الشروط الأربعة الواردة في اتفاقيات لاهاي رغم التجارب العديدة التي أثبتت فشل أعمالها ، وقصورها أمام إفرازات الواقع الدولي آنذاك .

رغم أن اتفاقيات جنيف قد تبنت الشروط الأربع الواردة في اتفاقية لاهاي مع تليينها ببعض الضمانات القانونية و القضائية التي منحتها لهذه الفئة من المقاتلين ، إلا أن الفقه و التعامل الدوليين قد أسقطا من الاعتبار الشرطين الثاني و الثالث و اكتفيا بشرط أن يكون أفراد هذه المقاومة منضوين تحت قيادة مسؤولة و هو الشرط الأول و كذلك الالتزام بقوانين و عادات الحرب و هو الشرط الرابع ، لكي ينطبق عليهم وصف المقاتلين و تكون لهم الحقوق المتصلة بذات الصفة ، و قد تبنى الفقيه السويسري ”بول جوجنهايم“ ذات الموقف ، حيث قرر أنه يحق لجماعات الثوار أن يأخذوا صفة المحاربين إذا كان شن الحرب أمرا في مقدرتهم ، وإذا أقاموا نظاما قانونيا يخضع لنظام القانون الدولي مباشرة ، بالتالي لا مجال للشك في أن كافة أشكال المقاومة المسلحة أصبحت اليوم ليست فقط مشروعة و مقبولة و إنما محمية بترسانة كبيرة من القوانين لأنها تجسد لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، الأمر الذي يسمح لها أن تستعمل السلاح متى أصبح في إمكانها القيام بذلك للحصول على الاستقلال أو صد العدوان ، ولا تعتبر مساعدتها عمل مشروع فحسب بل واجب على المجموعة الدولية .

في عام ٧٧٩١م و هو تاريخ إبرام البروتوكولين الإضافيين الملحقين لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ٩٤٩١م أين تم توسيع مجال الحماية لأفراد المقاومة و ذلك تحديدا في المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول التي تنطبق على كل النزاعات المسلحة التي يكون أحد طرفيها شعبا يناضل ضد الاستعمار أو ضد نظام عنصري ، و يظهر ذلك التوسع خاصة في المادة التي تضي صفة المحارب

على كل قوة مسلحة منظمة أو مجموعات أو فرق تعمل تحت قيادة تكون مسؤولة عن تابعيها حتى ولو كانت تابعة لحكومة أو هيئة غير معترف بها من قبل الطرف الآخر ، وبهذا يستفيد بالطبع أعضاء المقاومة المسلحة التابعين لأي منظمة تحرير وطني من صفة المحارب و بالتالي تطبيق بقية القواعد التي تحكم المحاربين .